قرار مجلس الوزراء رقم (79) لسنة 2023
باعتماد وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الحكومة الاتحادية

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (49) لسنة 2022 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية،
- وبناءً على ما عرضه رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية، وموافقة مجلس الوزراء،

قـــــــرّر:

المادة الأولى

تُعتمد وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الحكومة الاتحادية، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

يُلغى قرار مجلس الوزراء رقم (15) لسنة 2010 باعتماد وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة.

المادة الثالثة

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا:
بتاريخ : 22 / ذو الحجة / 1444هـ
الموافق : 10 / يوليو / 2023م

وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الحكومة الاتحادية
المرفقة بقرار مجلس الوزراء رقم (79) لسنة 2023

الأهداف:

1. تُحدد وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الحكومة الاتحادية المعايير الأخلاقية التي يجب على الموظفين الالتزام بها، للحفاظ على الثقة العامة، وتعزيز النزاهة، ومنع تعارض المصالح، وحماية سمعة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. تؤكد هذه الوثيقة على المسؤولية المشتركة لتعزيز ثقافة الأخلاق والنزاهة، من خلال التعاون بين المدراء والموظفين.

نطاق التطبيق:

تسري هذه الوثيقة على جميع موظفي الجهات الاتحادية، ويُمكن للجهات الاتحادية إصدار وثائق تفصيلية للسلوكيات والأخلاقيات المهنية تتناسب مع طبيعة عملها.

نموذج الموظف الحكومي:

يمثل الموظف الحكومي نموذجاً يُحتذى به في التزامه بأخلاقيات العمل وتجسيده للقيم الإيجابية، ودعمه وإلهامه للآخرين، ومعرفته بالمتغيرات والتطورات المحلية والعالمية، وبما يعزز التنافسية ومستويات الأداء.

المبادئ الإرشادية:

تستند الوثيقة على مبادئ أخلاقية تُعزز النزاهة، والمهنية، وتخدم المصلحة العامة، وتوفر الإرشادات الأساسية لالتزام الموظف بأخلاقيات العمل في الحكومة الاتحادية كما هو موضح في وثيقة التعهد بالالتزام بمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة الملحقة بهذه الوثيقة.

التزامات الجهة الاتحادية:

1. ترسيخ القيم المؤسسية، وتهيئة بيئة عمل داعمة للموظف.
2. نشر الوعي بثقافة ومبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة، والإشراف على تفعيل الوثيقة، ونشرها بين الموظفين بالطرق التي تراها مناسبة.

3. إطلاع كافة موظفيها على مضمون الوثيقة، وضمان التزامهم بالتوقيع عليها إلكترونياً.
4. توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن السلوكيات المتنافية مع مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة.
5. إجراء تحقيق بالحالات المبلغ عنها مع مراعاة الخصوصية وتوفير الحماية للموظف المبلغ.
6. فرض الجزاءات في حال ثبوت مخالفة الموظف لمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة والواردة ضمن قانون الموارد البشرية ولائحته التنفيذية والقوانين والتشريعات ذات الصلة.

التزامات الموظف:

1. الاطلاع على مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة والالتزام بها.
2. إبلاغ مسؤوله المباشر أو إدارة الموارد البشرية في الجهة الاتحادية عن أي تجاوزات لمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة المنصوص عليها في وثيقة التعهد فور حدوثها، أو معرفته بها.
3. التعاون عند المساءلة وفق الإجراءات والقنوات الرسمية المتبعة في الحكومة الاتحادية والقوانين والتشريعات ذات الصلة.

الأحكام الختامية:

1. يضطلع الموظف بدور هام في الحفاظ على نزاهة وسمعة الجهة التي يعمل بها، من خلال الالتزام بمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة، ويُعد الالتزام بهذه المعايير، والإبلاغ الفوري عن أي تجاوزات لها أمراً ضرورياً، لأن ذلك يسهم في الحفاظ على ثقة الجمهور في الحكومة.
2. يتم التعامل بجدية مع عدم الامتثال لهذه الوثيقة من قبل جهة العمل، حيث أنه يجب على جميع الموظفين الالتزام بها، والتوقيع على وثيقة التعهد بالالتزام بمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة الملحقة بهذه الوثيقة.

وثيقة التعهد بالالتزام بمبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة

بصفتي موظفاً في الحكومة الاتحادية، أتعهد بما يأتي:

1. **النزاهة:** أتعامل بنزاهة وصدق ومهنية، ملتزماً بأعلى المعايير الأخلاقية، وأن أتجنب الانخراط في أي سلوك غير لائق أو غير أخلاقي.
2. **الامتثال:** أطّلع على جميع القوانين، والأنظمة، والسياسات المعمول بها، وأي تحديثات لاحقة عليها، وأن ألتزم بها وفق الأصول.
3. **السرية:** أحافظ على سرية المعلومات والبيانات، وعدم مشاركتها بما يتجاوز ما هو مصرح به إلا بعد الحصول على الموافقات المطلوبة، وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.
4. **تضارب المصالح والإفصاح:** أتجنب أي موقف تتعارض فيه واجباتي الوظيفية مع مصالحي الشخصية، وأن أُفصح لجهة العمل عن أي تضارب محتمل للمصالح.
5. **العدالة والمساواة:** أحافظ على الحياد، وأتجنب التحيز عند أداء مسؤولياتي، وأن أعامل الجميع بعدالة، وأتجنب إظهار أي نوع من أنواع المحاباة.
6. **التنوع والاندماج:** أساهم في تعزيز التنوع والاندماج في بيئة العمل، وأتجنب أي سلوك تمييزي، تجاه الأفراد، أو المجموعات.
7. **الهدايا والرشاوى:** ألتزم بعدم قبول أو طلب أو أخذ أو تقديم الرشاوى، وألا أقبل أو أقدم أية هدايا ما لم تكن وفق ما هو منصوص عليه في التشريعات ذات الصلة.
8. **الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية:** أستخدم الموارد الحكومية للأغراض الرسمية فقط، وأمتنع عن تحقيق أي مكاسب أو فوائد شخصية.
9. **الامتثال لأخلاقيات استخدام منصات التواصل الاجتماعي:** أستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مسؤولة ومهنية في جميع الأوقات، وأتجنب الإضرار بسمعة الدولة أو الجهة التي أعمل بها، متقيداً بالتشريعات ذات العلاقة.

الإقراروالمو افقة

أقرّ أنا الموقع أدناه _____ بأنني قد اطلعت على وثيقة السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الحكومة الاتحادية وفهمت ما ورد فيها، متعهداً بالالتزام بها حتى لا أقع تحت طائلة المسؤولية.